

نصار في إطلاق «المنارة – العدالة للبنان» ممثلاً الرئيسيين: الاغتيال السياسي طعنٌ للرأي الحر وعلى القضاء أن يتحرّك بلا تهاون



أطلقت اليوم، “المنارة- العدالة للبنان: الائتلاف الوطني ضد الاغتيال السياسي”، في بيت المحامي، في حضور ممثل رئيسي الجمهورية العماد جوزاف عون والحكومة القاضي نواف سلام وزير العدل عادل نصار، النواب: ياسين ياسين، ميشال معوض، مارك ضو، ونجاة صليبا، الوزيرة السابقة مي شدياق، نقيب محامي بيروت فادي المصري، وعن “مؤسسة لقمان سليم” شقيقته رشا الأمير وعقيلته مونيك سليم، إضافة إلى ممثلين عن وزراء ونواب وشخصيات سياسية وقضائية وقانونية وسفارات عربية وأجنبية ومؤسسات ومنظمات دولية وأمميه.

وزير العدل

بعد النشيد الوطني ونشيد نقابة المحامين وتقديم الإعلامية ديانا مقلد، ألقى وزير العدل كلمة قال فيها: “لن أنحني، لن أرذل بصمت، لن أرضخ، لن أتراجع، لن أنصاع، لن أستسلم، لن أسكت، فالشجاعة هي البحث عن الحقيقة وقولها، لا الخضوع لسطوة الأكاذيب المنتصرة” (جان جوريس). يوم الجمعة في ٣١ تموز ١٩١٤، الساعة التاسعة وواحد وأربعين دقيقة ليلا، دوي صوت طلقة نارية، وكان اغتيال جان جوريس على يد قاتل اسمه Villain. في ٢٤ آذار ١٩١٩، أصدرت محكمة جنابات Seine حكما ببراءة القاتل.”

أضاف: “الأسطورة، وذهب القاتل الى مزبلة التاريخ، انتصر جنون الأصولية القومية على الحق

والرأي الحر، لكن دخلت الضحية عالم الشجاعة والحق والنور، فالاغتيال السياسي هو في طبيعته، عالم الظل والغدر والخوف، الذي يعتدي على عالم الحرية. رجل يقف أعزل، لا سلاح له سوى كلمته ومواقفه وشجاعة الدفاع عن قناعاته، وقدرته على إقناع المجتمع. في المقابل، رجل يخاف من هذه المواقف وتأثيرها على مجرى التاريخ، فيختبئ في الظلمة ويقتل غدرا لإسكاته”.

وتابع: “هنري الرابع، أبراهام لينكولن رياض الصلح، بشير الجميل، رينيه معوض، رشيد كرامي، داني شمعون، سليم اللوزي، سمير قصير، كمال جنبلاط، رفيق الحريري، باسل فليحان، جبران تويني، بيار الجميل، أنطوان غانم، محمد شطح ولقمان سليم ... وقافلة طويلة من استهداف الأصوات الحرة والمواقف المتقدمة”.

أضاف: “إن الاغتيال السياسي هو في جوهره اغتيال للرأي الحر، خوفا من الرأي العام، فهو إذا اغتيال للرأي العام الحر. ماذا لو ترك الرأي الحر؟ ينقلب المجتمع ضد المواقف الظالمة والإيديولوجيات العنيفة فيتحرر من القيود، وحينها لا يبقى في متناول المجرم سوى القتل، لأن حجته ساقطة ولم يكتب لها الحياة، فحياة الظلم تمر بموت الحق، لكن هل الاغتيال السياسي يغير في مسار التاريخ؟ من الصعب جداً الإجابة على هذا السؤال”.

وسأل: “هل التاريخ هو صنعة الأفراد الاستثنائيين، أم نتيجة عوامل اجتماعية واقتصادية تراكمية واسعة النطاق؟ فما هو أكيد أن مسار التاريخ يأخذ منعطفاً جديداً أو تسريعاً نتيجة الاغتيال السياسي، ولو أن الأمور تعود في المحصلة لتتنظم في اتجاه يرسمه تطور المجتمع. وما هو أكيد أيضاً أن الاغتيال السياسي يدخل الضحية الى عالم الاستشهاد، ويحول اسمه إلى أسطورة تأخذ الأجيال من دمائه أمثلة في الشجاعة والقدرة على مواجهة التحديات، ولو كان ذلك على حساب الحياة. بعد الاغتيال وهول الجريمة بحق المبادئ والحرية، يكون المجتمع نفسه أمام امتحان”.

أضاف: “الامتحان الأول يكمن في قدرة المؤسسات على المحاسبة، فمن دون محاسبة قضائية تهتز فكرة الدولة وتنعدم ثقة المجتمع، بها وتتهدد الأوطان من الانتقال من دولة القانون إلى شريعة الغاب. أما الامتحان الثاني فيتحمل مسؤوليته المجتمع بنفسه، حيث أن النسيان والصمت والتكيف مع الإجرام يجعل من الإجرام وسيلة حكم. علينا اليوم أكثر من أي يوم مضى، أن نسأل أنفسنا إلى أي حد يمكن للشعب اللبناني أن يتقبل تحت عناوين سياسية أو طائفية أو غرائزية التغاضي عن المجرم وتقبل الإجرام؟”.

وتابع: “لا يجوز أن نستكين، لا يجوز أن تستكين المؤسسات، لا يجوز أن يستكين القضاء من دون محاسبة مرتكبي الاغتيالات. وعلى المجتمع اللبناني أن يبقى حياً في ضميره، رسالة الشجاعة والحرية التي يتقدمها الشهيد ليدخل في هيكل الأبطال ومدفن عظماء الأمة”.

وختم: “دعوني أختم بالشعار المكتوب فوق مدخل Pantheon في باريس Aux grands hommes la patrie reconnaissante، إلى عظماء الأمة المقدره”.

المصري

وألقي المصري كلمة استهلها بمقدمة وجدانية عن عنوان “هذا اللقاء في بيت المحامي، بحضور

ممثلي عائلات الضحايا، وهي رسالة بأننا لا ننسى تاريخنا والصعاب والتضحيات”، وقال: “بوجود الوزارة مي شدياق بيننا اليوم، فهي تمثل الذين استشهدوا ونجو بأعجوبة لتكون جرعة أمل وتفاعل وإرادة البقاء والحياة”.

ثم قدم كلمته كورقة عمل في 6 محاور بعنوان: “مكافحة الإغتيال السياسي بين إرادة السلطة السياسية واستقلالية القضاء، الصعيد الإنساني والأخلاقي، وضع حد لحياة إنسان أمر مدان، إذا كنا نسعى لإلغاء عقوبة الإعدام في تشريعاتنا، فهل نسكت عن الإغتيال السياسي؟، الصعيد القانوني”.

واردف: “الإغتيال مخالف للقانون، التشريعات الوطنية، القانون الدولي الإنساني، القواعد والمبادئ العامة ولا سيما شرع وإعلانات ومواثيق حقوق الإنسان، التعامل معه على أساس أنه جريمة مخالفة للقانون. ملاحظة: القتل القانوني: الإعدام للأخصام السياسيين (قضية انطون سعادة)”.

وقال: “على الصعيد السياسي، هدف الإغتيال: تغيير قواعد اللعبة السياسية، إزالة شخصية مؤثرة على مجرى الأحداث، طمس حقيقة معينة أو مسؤول يملك معلومات هامة، دور السلطة السياسية، قد تكون مرتكبة أو مشجعة أو محرضة أو تغض النظر، قد تكون عاجزة وقد تكون مستهدفة”.

اضاف: “على الصعيد القضائي، أهمية الإستقلالية الحقيقية للقضاء، أهمية السرعة في الملفات التحقيق، المحاكمة، تنفيذ الأحكام الحكم بقضية بشير الجميل الإفلات من العقاب، الثمن الذي يدفعه المجتمع من أجل تحقيق الإستقرار، هذا أمر مرفوض، إبرام عقد اجتماعي جديد يعيد ثقة المواطنين بدولتهم وبمؤسساتها، اغتيال جماعي للشعب اللبناني بعد الحرب -المودعين معنوي ويوازي الجسدي – المرفأ معنوي وجسدي، أهمية عدم تعطيل سير عمل العدالة: ملف المرفأ الرد والمخاصمة والنقل)، دور المجتمع المدني والناشطين، واخيرا القضاء المستقل يجب تعزيزه ماديا (بنية تحتية ومالية) وإبعاده عن الزبائنية والمحسوبيات، في وجود وزير العدل النزيه المستقل حقا ومجلس قضاء نزيه ومستقل حقا، وطبعا الرقابة والمحاسبة القضائية”.

حرفوش

وقال عضو نقابة المحامين لبيب حرفوش: “تتشرف نقابة المحامين بأن تستضيف اليوم إطلاق هذا الإئتلاف الوطني ضد الاغتيال السياسي تحت عنوان “المنارة”. لا بل دعوني أقول إن نقابة المحامين لا يمكن إلا أن تحتضن هذه المبادرة ولا تستطيع إلا أن تكون راعيتها وليس في وسعها إلا أن تتبناها، ومن الطبيعي أن تكون جزءا منها، لا بل في طليعة المنادين بها والساعين لأجل بلورتها”.

اضاف: “إن نقابتنا ليست مجرد هيئة تدافع عن حقوق المحامين ولا هي مجرد مرجع لتنظيم ممارسة المهنة. هذا طبعا جانب رئيسي من دورها، وأحد أسباب وجودها. لكن جوهر رسالتها أعمق من ذلك”.

وتابع: “نقابة المحامين هي حامية دولة القانون، هي حصن العدالة، هي خط الدفاع الأول عن الحريات، هي الدرع الواقية للديموقراطية. إن هذه القيم والمبادئ هي منارتنا التي بها نهتدي، أما الاغتيال السياسي فهو ظلام وظلم، هو خيار أسود في بلد يتوق إلى بصيص أمل، هو نقيض الحريات والديموقراطية، في حين أن إفلات الفاعلين من العقاب وغياب المحاسبة هما ضرب للعدالة ولدولة القانون”.

جابر

من جهتها، قالت الدكتورة هناء جابر: “لقد أضحينا على بيئة تامة من الخراب الذي نحن فيه اليوم، باتت مسؤوليتنا الكاملة دون أي طرف آخر أن نأخذ على عاتقنا – كأفراد ومؤسسات، كل في وسعه النهوض من ركامنا نحو ثقافة يكون للقتل فيها رقيب هو الدولة وحسيب هو القضاء، نحو ثقافة تعتمد العدالة طريقا وحيدا لإرساء الحوار سياسة ومسارا”.

أضافت: “من هنا نشأت منارة العدل التي نحن في صدد إعلانها اليوم من هذا المنبر الموقر منارة، في إشارة إلى الفكر التنويري الذي ميز لبنان في المنطقة والذي كان لقمان سليم من دعائه. منارة العدل، في إشارة لا لبس فيها لدور القضاء في إضاءة المسار نحو العدالة التي نصبو إليها في قضايا الاغتيال السياسي نحو دولة القانون التي بات من مسؤولية كل لبناني العمل على إعادة بنائها، حجرا حجرا. وكما نشأت مؤسسة لقمان سليم من رحم ألم عائلة لقمان الصغيرة والكبيرة التي فجعت باغتياله ، أتت رشا شقيقة لقمان بفكرة الوصل بين عائلات ضحايا”.

وقالت:” وبالنسبة للاغتيال السياسي، فعلى مدى السنتين الماضيتين عملنا على بلورة هذه الفكرة وتأطيرها، لتكون نواة مبادرة وطنية جامعة تكسر عزلة العائلات وتفتح مجالا أمام إمكانية السعي نحو العدالة لمن تعرض للاغتيال بعد صدور قانون العفو العام في آب 1991، ونحو الحقيقة لمن تعرّض لهذه الجريمة قبله. على مدى سنتين، تواصلنا مع الكثيرين ونظمنا عدة لقاءات دعونا إليها خيرة المحامين وخبراء قانونيين وعائلات ضحايا وشخصيات نجت من محاولات اغتيال”.

وختمت: “خلال هذه اللقاءات طرحت تساؤلات عديدة ودارت نقاشات حادة توكل في خلاصتها المحامي فاروق المغربي مهمة صياغة شرعة نعتمدها، وآلية تمكنا من العمل المستدام والتشاركي وسلة اقتراحات نوجهها إلى المشرع”.

مروة

ثم تحدث المهندس كريم كامل مروة فقال: “اغتيال كامل مروة بين العدالة والحقيقة، يشرفني أن أقف أمامكم اليوم، متحدثا عن واحدة من أبرز أوائل الجرائم السياسية في تاريخ لبنان،هو مؤسس جريدة “الحياة”، واحد رواد الصحافة في العالم العربي خلال القرن الماضي. أقف أمامكم وقلبي يعتصر الما، لأن ما كان يفترض أن يكون خاتمة، ما كان إلا بداية. أكثر من نصف قرن مر على اغتياله ولم تتوقف الاغتيالات، وما زال الإفلات من العقاب هو القاعدة و الاستثناء”.

وقال: “والدتي هي من تولت متابعة المحاكمة إذ كنا جميعًا، نحن أولاد كامل مروة الخمسة، لا نزال قاصرين، ولها الفضل الأكبر في إبقاء القضية حية، بشجاعتها وثباتها. لكن الخلفية الحقيقية للاغتيال بقيت طي الكتمان والتعليم السنوات. وكانت كل محاولة لكشفها تواجه أولًا بالتضليل، ثم تنتهي بالتهديد، حتى تحولت القضية إلى ما يشبه المحرمات التي لا تناقش إلا همسا. مرت الأيام، وكبر في داخلي الشعور بالغبين والظلم إلى أن قررت بعد أربعين عاماً من الجريمة أن اظلم ابحت عن الحقيقة بنفسني لكشف المجرمين ومحاكمتهم امام العدالة”.

وكانت كلمات وجدانية لشقيقة لقمان سليم رشا الامير فلفتت الى “اهمية اطلاق منارة العدل والذي كان لقمان سليم من دعائه ودور الفاعل للقضاء الحر المستقل الشفاف لتطبيق العدالة واحقاق الحق ،مشددة على ان هذه المبادرة الوطنية الجامعة لفتح إمكانية السعي نحو العدالة ونحو الحقيقة”.

وكانت كلمة لعقيلة لقمان نوهت فيها ب”اطلاق منارة العدالة من بيت المحامي في بيروت”، مشددة على “المسؤولية كافراد ومؤسسات نحو ثقافة العدالة طريقا وحيدا لارساء مسار سليم لاحقاق الحق ،وايضا مسار ا نحو دولة القانون والسلم”.

وختمت: “ان الاغتيال هو جرم خبيث يرتكب بغياب دولة القانون ويستهدف النخب السياسية والفكرية، وهو جرم بحق المجتمع والسيادة والوطن وشعبه، واطلاق منارة اليوم يساهم في الفكرالتنويري لمنارة العدل التي نطمح لها نحو دولة القانون والمؤسسات نحو العدالة والحقيقة”.